جمعية البنوك في الأردن
ASSOCIATION OF BANKS IN JORDAN

سلسلة
كراسات الجمعية

كراسة رقم (2)
المجلد رقم (10)

آلية حساب الكفاءة التشغيلية للبنوك باستخدام نسبة المصروفات إلى إجمالي الدخل (CIR)

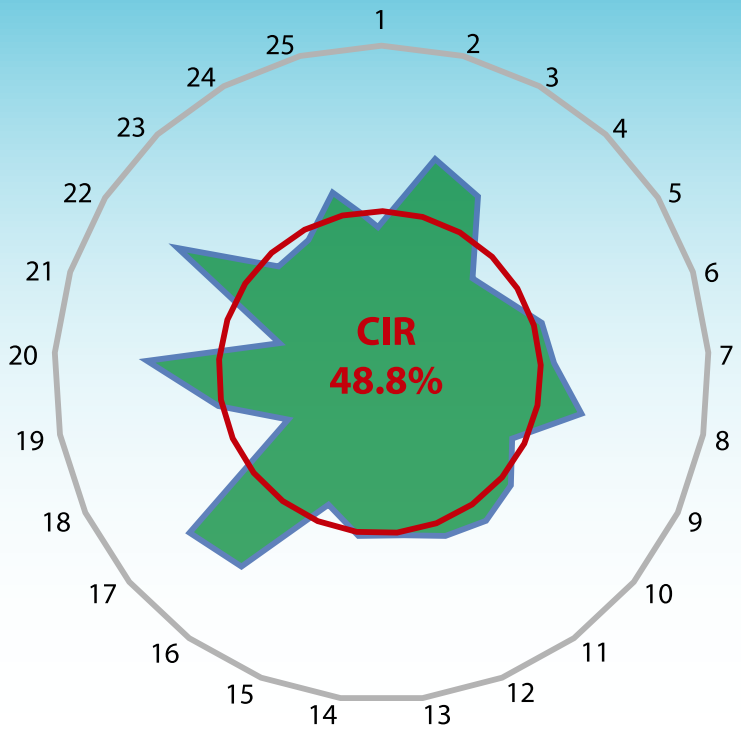

إعداد
دائرة الدراسات
جمعية البنوك في الاردن

شباط ٢٠١٩
عمان - الأردن

آلية حساب الكفاءة التشغيلية للبنوك باستخدام نسبة المصروفات إلى إجمالي الدخل (CIR)

إعداد

دائرة الدراسات

جمعية البنوك في الأردن

شباط ٢٠١٩

عمان - الأردن

© جميع الحقوق محفوظة لجمعية البنوك في الأردن، ولا يسمح بإعادة إصدار هذه الكراسة أو أي جزء منها أو تخزينها في نطاق استعادة المعلومات أو نقلها أو استنساخها أو ترجمتها بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي من الجمعية. ويجوز الاقتباس منها لأغراض البحث العلمي بعد الإشارة إلى المصدر.

تصميم وإشراف فني وطباعة

Control
Design and Printing Services

Tel: 07 88 620 228
e-mail: control1est@gmail.com

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
تقديم	٥
المقدمة	٧
١- تمهيد	٩
٢- الكفاءة التشغيلية للبنوك: المفهوم والمكونات حسب الممارسات الدولية	٩
٣- اعتبارات هامة عند تقييم الكفاءة التشغيلية باستخدام نسبة المصروفات إلى الدخل (CIR)	١٥
٤. هل هنالك نسبة معيارية أو مرجعية (Benchmark) لنسبة المصروفات إلى الدخل (CIR)	١٧
٥- حساب نسبة المصروفات إلى الدخل (CIR) للبنوك العاملة في الأردن (٢٠١٦-٢٠١٧)	١٩
٦- مقارنات دولية: نسبة المصروفات إلى الدخل (CIR) في دول العالم	٢٣
٧- الخلاصة والتوصيات	٢٨
٨- أهم المراجع	٣١

تقديم

تعمل جمعية البنوك في الأردن ومنذ تأسيسها عام 1978 على الارتقاء بالعمل المصرفي والنهوض به من خلال رعاية مصالح البنوك الأعضاء والتنسيق فيما بينهم تحقيقاً لمنفعتهم المشتركة، بالإضافة إلى سعيها لتطوير أساليب أداء الخدمات المصرفية وتحديثها، وترسيخ مفاهيم العمل المصرفي وأعرافه.

وانطلاقاً من الدور الكبير الذي تضطلع به الجمعية، وحرصاً منها على توفير المعلومات الدقيقة بموضوعية وشفافية، ارتأت الجمعية أن تقوم بإعداد دراسات مختصرة ومفيدة لتوضيح أي غموض يتعلق بالعمل المصرفي، وللإجابة عن الاستفسارات والآراء المطروحة حول مختلف القضايا المتعلقة بالجهاز المصرفي الأردني، بجانب دورها التعليمي والتثقيفي لزيادة الوعي المصرفي.

وإننا نأمل مع إصدارنا لهذه الدراسات أن تحقق الفائدة المرجوة منها في توضيح حقائق الأمور، بالاعتماد على البيانات والمعلومات من مصادرها الأساسية.

والله الموفِّق،،

هاني القاضي

رئيس مجلس الإدارة

المقدمة

يسر جمعية البنوك في الأردن أن تضع بين أيديكم العدد الثاني من المجلد العاشر لسلسة كراسات الجمعية والذي يأتي تحت عنوان «آلية حساب الكفاءة التشغيلية للبنوك باستخدام نسبة المصروفات إلى إجمالي الدخل (CIR)».

حيث تأتي هذه الكراسة لتبحث في موضوع قياس الكفاءة التشغيلية للبنوك من خلال نسبة المصروفات إلى إجمالي الدخل (CIR)، ولتوضيح المفهوم والمنهجية المستخدمة في حساب هذه النسبة وفقاً للممارسات الدولية، واستعراض أهم الاعتبارات التي يجب أخذها في الاعتبار عند تقييم الكفاءة التشغيلية باستخدام نسبة المصروفات إلى الدخل، ومناقشة إمكانية وجود حدود معيارية أو مرجعية لنسبة المصروفات إلى الدخل. كما تهدف الدراسة لحساب نسبة المصروفات إلى إجمالي الدخل للبنوك العاملة في الأردن للسنوات 2016 و2017، ومقارنتها مع مجموعة من دول العالم.

ويتناول الجزء الأول من هذه الكراسة تمهيد عام لموضوع الدراسة، بينما يتناول الجزء الثاني مفهوم ومكونات نسبة إجمالي المصروفات إلى إجمالي الدخل حسب الممارسات الدولية. أما الجزء الثالث فيناقش أهم الاعتبارات التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند استخدام نسبة المصروفات إلى الدخل (CIR) في تقييم الكفاءة التشغيلية للبنوك. بينما يناقش الجزء الرابع إذا ما كان هناك أي نسبة معيارية أو مرجعية (Benchmark) لنسبة المصروفات إلى الدخل (CIR).

ويبين الجزء الخامس نتيجة حساب نسبة المصروفات إلى الدخل (CIR) للبنوك العاملة في الأردن للسنوات (2016 - 2017)، ويستعرض الجزء السادس مقارنات دولية لنسبة المصروفات إلى الدخل في مختلف دول العالم. فيما يتضمن الجزء الأخير على خلاصة بأهم نتائج الدراسة، إضافة لعرض توصيات الدراسة وأهمها ضرورة حساب نسبة المصروفات إلى الدخل (CIR) من خلال قسمة المصروفات التشغيلية فقط وبدون المخصصات على إجمالي الدخل للبنك.

وإننا إذ نصدر هذه الكراسة لنأمل أن تساهم في توضيح المنهجية النظرية والتطبيقية لحساب نسبة المصروفات الى الدخل وذلك وفقاً لأهم الممارسات الدولية، وأن تكون مرجعاً مهماً للباحثين وجميع المهتمين في حساب الكفاءة التشغيلية للبنوك.

الدكتور عدلي قندح
المدير العام

١ - تمهيد

تهدف هذه الورقة لدراسة آلية قياس الكفاءة التشغيلية للبنوك من خلال نسبة المصروفات إلى إجمالي الدخل (CIR)، وتوضيح المفهوم والمنهجية المستخدمة في حساب هذه النسبة وفقاً للممارسات الدولية، واستعراض أهم الاعتبارات التي يجب أخذها في الاعتبار عند تقييم الكفاءة التشغيلية باستخدام نسبة المصروفات إلى الدخل (CIR). علاوة على مناقشة إمكانية وجود حدود معيارية أو مرجعية (Benchmark) لنسبة المصروفات إلى الدخل، ومن ثم احتساب نسبة (CIR) للبنوك العاملة في الأردن للسنوات ٢٠١٦ و٢٠١٧، وعرض مجموعة من المقارنات الدولية لنسبة المصروفات إلى الدخل (CIR).

٢ - الكفاءة التشغيلية للبنوك: المفهوم والمكونات حسب الممارسات الدولية

هناك العديد من المقاييس المستخدمة لتقييم الكفاءة التشغيلية للبنوك، ومن أهمها نسبة إجمالي المصروفات إلى إجمالي الدخل (Cost to Income Ratio - CIR)، حيث تمثل هذه النسبة أحد المؤشرات المالية الرئيسية لتقييم كفاءة البنوك التشغيلية، حيث غالباً ما تستخدم البنوك هذه النسبة لتتبع التغير في التكاليف مقارنةً مع التغير في الدخل، وذلك لتتمكن من اتخاذ قرارات النمو الاستراتيجي المناسبة[١]. ويرى الكثير من المصرفيين والباحثين بأن انخفاض هذه النسبة هو مؤشر على ارتفاع الكفاءة التشغيلية للبنوك[٢].

ويعتبر التعريف النمطي لنسبة إجمالي المصروفات إلى الدخل بأنها إجمالي المصروفات من غير الفوائد، وباستثناء المخصصات المتنوعة، مقسوماً على إجمالي الدخل (Tripe, 1998). وتعرف حسب مجلة (MoneyWeek) البريطانية، وهي مجلة مالية متخصصة، بأنها التكاليف التشغيلية وتشمل التكاليف الإدارية والثابتة، مثل الرواتب والمصروفات العقارية، ولا تشمل الديون المعدومة التي تم شطبها، كنسبة إلى الدخل التشغيلي.

وحسب دليل مؤشرات السلامة المالية الصادر عن صندوق النقد الدولي (IMF) في عام ٢٠٠٦، فقد أشار الدليل في الملحق الثاني ضمن إرشادات حساب كل مؤشر من مؤشرات السلامة المالية إلى أن نسبة المصاريف من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل هي عبارة عن المصاريف من غير الفوائد مقسومة على إجمالي الدخل. حيث أن المصاريف من غير الفوائد تشمل جميع المصاريف من غير الفوائد ويستثنى منها المخصصات، وبالتالي فإنها تتضمن على تكاليف الموظفين (Personnel costs) والمصاريف الأخرى (Other expenses)، بينما لا تشمل المخصصات (Provisions)[٣].

---

(١) على الرغم من ذلك هناك بعض الدراسات التي انتقدت استخدام هذه النسبة كمقياس للكفاءة التشغيلية للبنوك واعتبرتها نسبة تقيس ربحية البنوك وليس كفاءتها، مثل دراسة (Burger and Moormann, 2008).

(٢) مثل دراسة (Mathuva, 2009).

(٣) International Monetary Fund (IMF), 2006. Financial Soundness Indicators: Compilation Guide, Washington, D.C., USA. Appendix II. Summary of Guidance for Each Financial Soundness Indicator, page: 186.

Income and Expense Statement

1. Interest income
   (i) Gross interest income
   (ii) Less provisions for accrued interest on nonperforming assets
2. Interest expense
3. *Net interest income* (= 1 minus 2)
4. Noninterest income
   (i) Fees and commissions receivable[1]
   (ii) Gains or losses on financial instruments
   (iii) Prorated earnings
   (iv) Other income
5. *Gross income* (= 3 + 4)
6. Noninterest expenses
   (i) Personnel costs
   (ii) Other expenses
7. Provisions (net)
   (i) Loan loss provisions
   (ii) Other financial asset provisions
8. *Net income (before extraordinary items and taxes)* (= 5 minus (6 + 7))
9. Extraordinary items
10. Income tax
11. *Net income after tax* (= 8 minus (9 + 10))
12. Dividends payable
13. *Retained earnings* (= 11 minus 12)

Source: IMF, (2006). Financial Soundness Indicators: Compilation Guide, page: 31.

ووفقاً لدراسة (Burger and Moormann, 2008)، فإن مكونات نسبة المصروفات إلى الدخل تتضمن علـى المصاريف الإدارية والدخل التشغيلي: حيـث أن المصاريف الإدارية تشمل تكاليف الموظفين والاستهلاك والمصاريـف الأخرى، أمـا الدخل التشغيلي فإنه يتضمـن بشكلٍ رئيسي على صافي الدخـل من الفوائد وصافي العمـولات. وقد أكدت هذه الدراسة على أنه لا يتم تضمين المخصصات المتنوعة في حساب نسبة المصروفات إلـى الدخـل. والشكل رقم (١) يبين الإطار التطبيقي الذي قدمته هـذه الدراسة لحساب نسبة المصروفات إلى الدخل.

شكل رقم (١): إطار ومكونات نسبة المصروفات إلى الدخل (CIR)

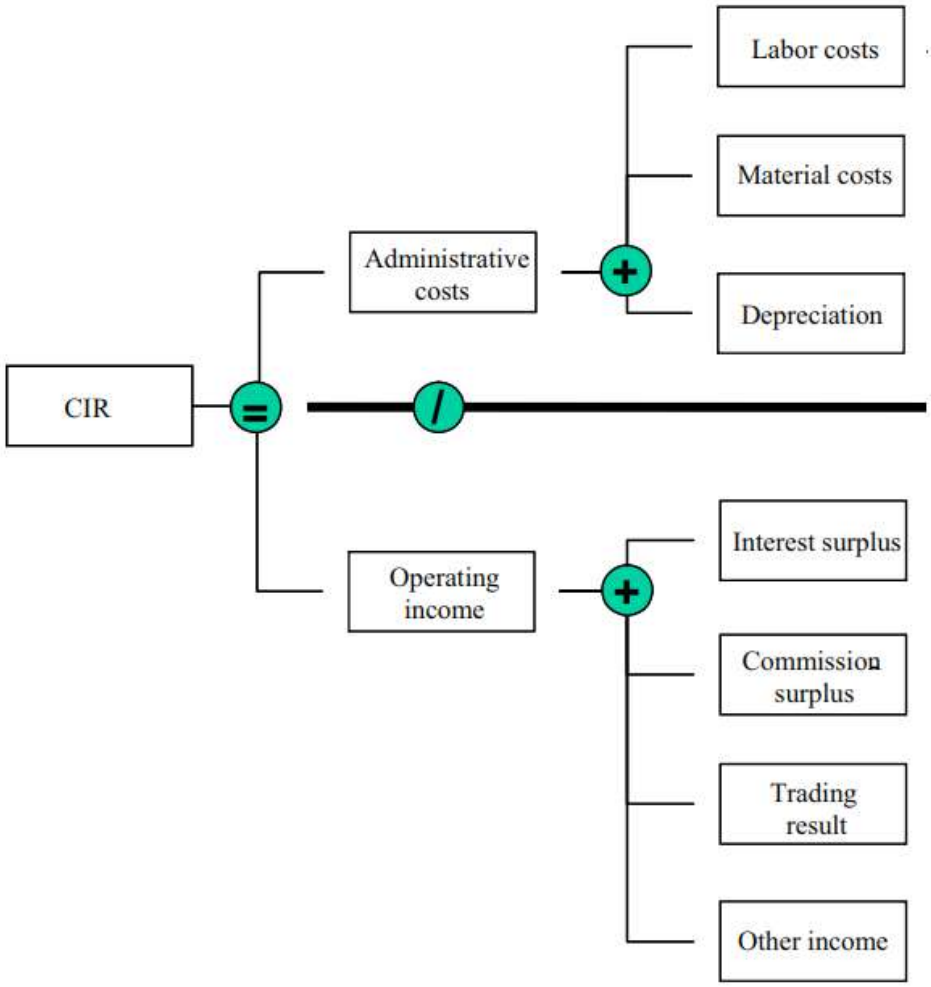

Source: Andreas Burger and Juergen Moormann (2008). Productivity in banks: myths & truths of the cost income ratio. Banks and Bank Systems, 3(4).

وفي دراسة تم إعدادها من قبل (KPMG AG) سويسرا بالتعاون مع معهد الإدارة في جامعة (St. Gallen) في عام ٢٠١٨ بعنوان "Clarity on Performance of Swiss Private Banks"، تم الاعتماد على عينة من البنوك الخاصة في سويسرا وعددها ٩٠ بنكاً لغايات حساب نسبة المصروفات إلى الدخل. وقد قامت الدراسة بحساب إجمالي الدخل من خلال المعادلة التالية:

صافي الدخل من الفوائد	XXX
+ صافي الدخل من العمولات	XXX
+ صافي الدخل من التداول	XXX
+ صافي الدخول الأخرى	XXX
= إجمالي الدخل التشغيلي	XXX

أما المصروفات التشغيلية فقد تم حسابها كما يلي:

مصاريف الموظفين	XXX
+ المصاريف الإدارية والعمومية	XXX
= المصروفات التشغيلية	XXX

ومن الواضح في هذه المعادلة أنه تم استبعاد المخصصات من مكونات المصروفات التشغيلية. وبعد حساب نسبة المصروفات إلى الدخل (CIR) من خلال قسمة المصروفات التشغيلية على إجمالي الدخل كما هو مبين في الشكل (٢)، تبين أن النسبة لعينة البنوك السويسرية وصلت إلى ٧٦,٢٪ في عام ٢٠١٥، وارتفعت بشكل طفيف إلى ٧٦,٨٪ في عام ٢٠١٦، ثم تراجعت قليلاً إلى ٧٥,٥٪ في عام ٢٠١٧.

شكل رقم (٢): حساب نسبة (CIR) للبنوك في سويسرا

Industry financial statements for the three years ended 31 December 2017

				2017 vs. 2016	
CHF m	2015	2016	2017	Amount	%
Net interest income	2,861	3,368	3,840	473	*14.0 %*
Net commisison income	10,587	10,285	11,429	1,145	*11.1 %*
Net trading income	2,117	2,069	2,174	105	*5.1 %*
Net other income	793	847	724	(123)	*(14.5)%*
Operating income	16,358	16,568	18,167	1,599	*9.7 %*
Personnel expenses	(8,692)	(8,796)	(9,518)	(722)	*8.2 %*
General and administrative expenses	(3,774)	(3,936)	(4,195)	(260)	*6.6 %*
Operating expenses	(12,466)	(12,731)	(13,713)	(982)	*7.7 %*
Gross profit	3,892	3,837	4,454	617	*16.1 %*
Non-operating result	(2,449)	(1,469)	(1,643)	(175)	*11.9 %*
Net profit	**1,443**	**2,368**	**2,811**	**443**	***18.7 %***
Other key data					
AuM (CHF bn)	2,309	2,427	2,616	190	*7.8 %*
FTEs	35,287	38,183	38,166	(16)	*(0.0)%*
Cost-income ratio (C/I)	*76.2 %*	*76.8 %*	*75.5 %*	*(1.4)%*	*(1.8)%*
Return on equity (RoE)	*3.8 %*	*6.0 %*	*7.1 %*	*1.2 %*	*19.7 %*

Source: KPMG AG Switzerland and institute of management at the university of St. Gallen, (2018). Clarity on Performance of Swiss Private Banks, page: 24.

وقـد أظهـرت ذات الدراسة بأن نسبة CIR للبنوك ذات الأداء الأفضل وعددها ٢٦ بنكاً قد بلغت ٥ , ٦٥٪ في عام ٢٠١٥ وانخفضت إلى ٧ , ٦١٪ في عام ٢٠١٧. أما البنوك الأضعف أداءً فقد بلغت نسبة CIR لديها ٧ , ١٠١٪ في عام ٢٠١٧.

Key figures: Strong performers

	2015	2016	2017
Cost-income ratio	65.5%	65.2%	61.7%
RoE	6.0%	6.0%	8.7%

Key figures: Weak performers

	2015	2016	2017
Cost-income ratio	97.2%	119.6%	101.7%
RoE	0.2%	(2.8)%	(3.0)%

Source: KPMG AG Switzerland and institute of management at the university of St. Gallen, (2018). Clarity on Performance of Swiss Private Banks, page: 24.

وعلى صعيد آخر، أظهر التقرير السنوي لبنك HSBC في عام ٢٠١٧ بأن نسبة الكفاءة التشغيلية للبنك بلغت ٢,٧٨٪ في عام ٢٠١٧ مقارنةً مع ٣,٩٠٪ في عام ٢٠١٦. وقد عرف البنك نسبة الكفاءة التشغيلية بأنها إجمالي المصاريف التشغيلية مقسومةً على صافي الدخل التشغيلي، وذلك بعد استبعاد مخصصات تدني التسهيلات ومخصصات مخاطر الائتمان الأخرى.

شكل رقم (٣): حساب نسبة (CIR) في بنك HSBC

Highlights

	Footnotes	2017	2016
For the year (£m)			
Profit before tax (reported basis)		**2,370**	874
Profit before tax (adjusted basis)	1	**3,832**	4,234
Net operating income before loan impairment charges and other credit risk provisions	2	**13,052**	13,305
Profit/(loss) attributable to shareholders of the parent company		**1,809**	(212)
At year-end (£m)			
Total equity attributable to shareholders of the parent company		**43,462**	39,930
Total assets		**818,868**	816,829
Risk-weighted assets		**233,073**	245,237
Loans and advances to customers (net of impairment allowances)		**280,402**	272,760
Customer accounts		**381,546**	375,252
Capital ratios (%)	3		
Common equity tier 1		**11.8**	10.2
Tier 1		**13.8**	12.3
Total capital		**16.9**	15.7
Performance, efficiency and other ratios (annualised %)			
Return on average ordinary shareholders' equity	4	**4.2**	(1.2)
Return on average risk-weighted assets		**1.0**	0.4
Adjusted return on average risk-weighted assets		**1.6**	1.7
Cost efficiency ratio (reported basis)	5	**78.2**	90.3
Cost efficiency ratio (adjusted basis)	5	**67.5**	63.9
Jaws (adjusted basis)	6	**(5.8)**	0.4
Ratio of customer advances to customer accounts		**73.5**	72.7

1 *Adjusted performance is computed by adjusting reported results for the effect of significant items as detailed on pages 10 to 12.*
2 *Net operating income before loan impairment charges and other credit risk provisions is also referred to as revenue.*
3 *Capital ratios as detailed on the capital section on pages 56 to 58.*
4 *The return on average ordinary shareholders' equity is defined as profit attributable to shareholders of the parent company divided by the average total shareholders' equity.*
5 *Reported cost efficiency ratio is defined as total operating expenses (reported) divided by net operating income before loan impairment charges and other credit risk provisions (reported), while adjusted cost efficiency ratio is defined as total operating expenses (adjusted) divided by net operating income before loan impairment charges and other credit risk provisions (adjusted). Net operating income before loan impairment charges and other credit risk provisions (adjusted) is also referred to as revenue (adjusted).*
6 *Adjusted jaws measures the difference between adjusted revenue and adjusted cost growth rates.*

Source: HSBC Bank plc, Annual report and accounts, (2017), HSBC Strategic Report - highlights.

وقد أشار تقرير الاستقرار المالي الصادر عن بنك الاحتياطي الأسترالي (RBA) في عام ٢٠١٤، إلى أنه عادةً ما يتم قياس الكفاءة التشغيلية في القطاع المصرفي من خلال نسبة التكلفة إلى الدخل (CIR)، والتي تقاس من خلال نسبة إجمالي تكاليف التشغيل (باستثناء مخصصات الديون) إلى إجمالي الدخل (صافي دخل الفائدة والدخل من غير الفوائد).

في ضوء المناقشات أعلاه، واعتماداً على المنهجية المستخدمة في الدراسات النظرية والتطبيقية والتقارير الدولية المختلفة والتي قمنا باستعراض بعضاً منها في السياق السابق، فيمكن القول بأن منهجية حساب نسبة المصروفات إلى الدخل (CIR) المعتمدة عالمياً تقوم على قسمة المصروفات التشغيلية فقط وبدون المخصصات، على إجمالي الدخل للبنك. أي أن معادلة حساب النسبة هي كما يلي:

(نسبة المصروفات إلى الدخل (CIR) = المصروفات التشغيلية (بدون المخصصات) ÷ إجمالي الدخل)

وأكدت تلك الدراسات على أنه يجب استبعاد المصروفات المتعلقة بالمخصصات عند حساب النسبة وذلك للعديد من الاعتبارات أهمها:

١. أن هـذه المصروفات ترتبـط بجودة قرارات الائتمان التي اتخذها البنك في فتراتٍ سابقة وليس في سنة القياس.

٢. أنهـا ترتبط بالرصيد التراكمي للتسهيلات الائتمانية الممنوحة مـن البنوك في جميع السنوات السابقة، وليـس التسهيـلات الممنوحة في سنـة القياس فقط، وبالتالـي فإنها لا تعبر عن الأداء الحقيقـي للبنك في سنة الحساب.

٣. لأن المخصصـات تعكـس المتطلبـات التنظيميـة التي علـى البنك الإيفـاء بها تلبيـةً لمتطلبات الجهات الرقابيـة، والتـي قد تتغير وتتبدل تبعاً للظـروف الاقتصادية التي تشهدها الدول، وتوجهـات الجهات الإشرافية الدولية وغير ذلك من العوامل التي ليس للبنوك علاقة مباشرة بها.

٣- اعتبارات هامة عند تقييم الكفاءة التشغيلية باستخدام نسبة المصروفات إلى الدخل (CIR)

تجـدر الإشارة إلـى أن هناك المزيد من الاعتبارات الهامة والتي يجب أخذهـا بعين الاعتبار عند استخدام نسبـة المصروفات إلى الدخل (CIR) في تقييم الكفـاءة التشغيلية للبنوك، وينبغي أن يتم التعامل معها بعناية قبل إصدار الحكم النهائي على مستوى الكفاءة التشغيلية للبنك. ومن هذه الاعتبارات والمحاذير نذكر ما يلي:

١. مـن المهـم عند حسـاب نسبة المصروفات إلـى الدخل أن نؤكد علـى أهمية استبعـاد المصروفات المتعلقة بالمخصصـات، لأن هـذه المصروفات ترتبط بجودة قرارات الائتمان التـي اتخذها البنك في فتراتٍ سابقة وليس في سنة القياس، وهي مرتبطة بالرصيد التراكمي للتسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك في جميع السنـوات السابقـة، وليـس التسهيلات الممنوحة في سنـة القياس فقط، أي أنها لا تعبر عـن الأداء الحقيقي للبنـك في سنـة الحساب. وبالتالي ليس من العدالة تحميل المخصصـات المتعلقة بتسهيلات تخص سنوات عديدة لإجمالي الدخل في سنة واحدة فقط. إضافة لأن المخصصات تعكس المتطلبات التنظيمية التي على البنك الإيفاء بها تلبيةً لمتطلبات الجهات الرقابية.

٢. إذا تـم إدراج المخصصات في نسبة المصروفات إلى الدخل، فسيتم تشويه النسبة وتصبح غير معبرة، لأنه إذا تعرضت قيمة المخصصات للتغير نتيجة لتغير الشروط التنظيمية، أو تغير تصنيف الديون، أو غير ذلك مـن الأمور المرتبطة بالمخصصـات، فإن قيمة هذه المخصصات قد ترتفـع أو تنخفض، وتبعاً لذلك سوف تنخفـض أو ترتفـع نسبة المصروفات إلى الدخل وبدون أن يكون هنـاك أي زيادة فعلية في مصروفات البنك التشغيلية أو أي تغير في مستوى دخل البنك.

٣. استخدام نسبة المصروفات إلى الدخل في تقييم الكفاءة التشغيلية للبنوك ينبغي أن يتم بعناية كبيرة حتى لا يتم الوصول إلى نتائج مضللة أو غير واقعية. ومن أهم الأمور التي يجب الاهتمام بها عند النظر إلى هذه النسبة هو النظر إلى المكونين الأساسيين لها وهما المصروفات والدخل؛ لأن ارتفاع نسبة المصروفات إلى الدخل قد لا يكون ناجماً عن ارتفاع المصروفات، ولكنه قد يكون ناتجاً عن انخفاض الدخل نتيجة لعدة عوامل أو أسباب، ومن أهمها ما يلي:

- تراجع الوضع الاقتصادي العام في الدولة
- حدوث الأزمات المالية والاقتصادية
- التغير في الوضع التنافسي والذي يؤدي لانخفاض هامش سعر الفائدة لدى البنوك
- الارتفاع الحاد في أسعار الفوائد في السوق وما يؤديه ذلك من انخفاض الطلب على الأموال القابلة للإقراض (Demand on Loanable funds).

٤. إن استخدام إجمالي الدخل في حساب النسبة، والذي هو عبارة عن الفرق بين إيرادات الفوائد ومدفوعات الفوائد مضافاً إليه صافي إيرادات العمولات والإيرادات الأخرى، يقلل من التقلبات الناتجة عن التذبذب في أسعار الفائدة وذلك لأن أي تغير في سعر الفائدة من المفترض أن ينعكس بنسبة متقاربة على الفوائد المقبوضة والمدفوعة، مما يجعل صافي إيرادات الفوائد أكثر استقراراً وثباتاً. لكن هناك حالات قد ترتفع فيها أسعار الفوائد على الودائع بشكل أكبر من أسعار الفوائد على القروض، وهو ما يساهم في انخفاض هامش الفائدة وتراجع إجمالي الدخل، مما يتسبب في ارتفاع نسبة المصروفات إلى الدخل على الرغم من عدم تغير مستوى المصروفات.

٥. على الرغم من أن نسبة المصروفات إلى الدخل تعتمد على الأرقام الخاصة بكلٍ من المصروفات والدخل، إلا أنه يتم النظر إليها في كثير من الأحيان بالتركيز على جانب المصروفات فقط، حيث غالباً ما يتم النظر إلى المصروفات من غير الفوائد على أنها جزء من تكاليف البنك القابلة للتحكم، والأكثر استجابةً للإجراءات الإدارية. لكن من الناحية العملية، فمن المهم أن نشير هنا بأن معظم بنود المصاريف التشغيلية للبنوك تعتبر تكاليف ثابتة وليست متغيرة، بمعنى أن هذه التكاليف (مثل تكاليف الموظفين) لا تختلف في المدى القصير باختلاف حجم النشاط التشغيلي للبنك.

٦. تكاليف الموظفين ترتبط بالعديد من المتغيرات وأهمها تكاليف المعيشة في الدولة، ومستويات الأجور القياسية (Labor Cost)، وظروف سوق العمل (Labor Market Conditions)، بما فيها العرض والطلب، والكفاءة، والمؤهلات وغيرها. وبالتالي فإن مستويات الأجور السائدة في الأردن ليست مثل مستويات الأجور السائدة في دول أخرى. فعلى سبيل المثال، تعتبر نسبة المصروفات إلى الدخل في مصر من أقل المستويات في العالم، وذلك نتيجة تدني مستويات الأجور في مصر مقارنةً بمستويات الأجور في الأردن. وفي هذه الحالة فإن مقارنة النسبة بين مصر والأردن تعتبر مجحفة لأنها لم تأخذ الاعتبارات المعيشية ومستويات الأجور بعين الاعتبار.

٧. إن ازديـاد الدخـل التشغيلـي للبنك سوف يساهم فـي انخفاض نسبة المصروفات إلـى الدخل وسوف يعكس ارتفاع الكفاءة التشغيلية للبنك بشكلٍ تلقائي. ومن هنا، فمن المهم عند استخدام هذه النسبة لتقييم الكفاءة التشغيلية للبنوك التأكد من أن النشاط التشغيلي للبنك في وضعه المعتاد أو المتوسط، لأنه في حالة التراجع الاقتصـادي العام في الدولة سوف تشهد البنـوك انخفاضاً في الدخل التشغيلي، وبالتالي تصبح النسبة غير دقيقة في تفسير الكفاءة التشغيلية للبنك.

٨. لو افترضنا أن هناك مستوى ثابت من المصروفات بناءً على حجم الموجودات الكلي للبنك، فإن تغير إجمالي الدخـل بالزيادة أو النقصان سوف يؤدي لانخفاض أو ارتفـاع نسبة المصروفات إلى الدخل. أي أنه حتى في ظل ثبات المصروفات، فقد تتغير النسبة تبعاً للتغير في الدخل، وهو قد يساهم في الوصول إلى أحكامٍ مضللة عن الكفاءة التشغيلية للبنك.

٩. إن إلقـاء نظرة فاحصة علـى آلية حساب نسبة المصروفات إلى الدخل تبين أن هذه النسبة تتأثر بشكلٍ كبير بموضـوع التسعيـر، وخاصة فيما يتعلـق بأسعار الفائدة ورسـوم العمولات، حيث أن عمليـة تسعير المنتجات البنكيـة تخضع للعديد من العوامل الداخلية وأهمها هيكل تكلفة أموال البنك، وعوامل خارجية وأهمها أسعار الفائـدة السوقيـة، كما أن العمولات تتأثر بمستوى التنافسية السائد بيـن البنوك. وهذا يعني بأن هناك جزء مهم من نسبة المصروفات إلى الدخل يتحدد في ضوء عوامل خارجة عن سيطرة البنك.

٤. هل هنالك نسبة معيارية أو مرجعية (Benchmark) لنسبة المصروفات إلى الدخل (CIR)

علـى الرغم من مراجعتنا الدقيقة للعديد من الدراسات والأبحاث والتقارير الدولية الصادرة عن مؤسسات وجهـات معروفة مثل (S&P Global Market Intelligence) و(KPMG AG) و(EY) و(European Central Bank) والتـي تناولـت موضـوع الكفاءة التشغيليـة، لم نتمكن من إيجاد أي دليـل عملي يدعم وجود نسبة مرجعية لنسبة المصروفات إلى الدخل، كما أن المقارنات الدولية المنشورة حول هذه النسبة كانت تعتمد علـى وضـع ترتيب للدول حسب النسبـة ودون أن تحدد أي نسبـة معيارية. وفي بعض التقاريـر والدراسات، كان يتـم المقارنة مع المتوسط العالمي أو المتوسـط للإقليم أو لمجموعة من الدول، ولكن حتى هذه المقارنات تظل ضعيفة نظراً للتفاوت الكبير بين الدول وحتى في نفس الإقليم.

وفـي دراسة أجراهـا الباحـث (Hess, 2004) بعنـوان (Cost income ratio benchmarking in banking: a case study)، أكـدت النتائـج علـى الصعوبـات الكبيرة المرتبطة بعملية إيجـاد معيار مرجعي لنسبـة المصروفات إلى الدخل في القطاع المصرفي، وكثرة التفاصيل العملية المتخذة للحصول على معلومات مقارنة مفيدة.

وإذا كان مـن الممكـن مقارنـة الكفاءة التشغيلية للبنوك فـي نفس الدولة من خلال نسبـة المصروفات إلى الدخـل، فـإن مقارنة الكفاءة التشغيلية للقطاع المصرفي ككل في دولة ما مع دولة أخرى أو إقليم معين يعد أمراً

مضللاً بسبب تفاوت الظروف بين الدول والأقاليم. فمن المعروف أن نسبة المصروفات إلى الدخل للبنوك تشكل حالة خاصة بكل دولة من الدول، وذلك لأنها تتأثر بالعديد من العوامل المتعلقة بالاقتصاد الكلي، وظروف سوق العمل، ومستويات الأجور القياسية، وغيرها.

فعلى سبيل المثال، سجلت أكبر بنوك العالم في الدول المتقدمة ارتفاعاً حاداً في نسبة المصروفات إلى الدخل، فيما حققت البنوك الصغيرة نسبياً في الدول النامية نسب (CIR) منخفضة. حيث كانت نسبة (CIR) مرتفعة في العديد من الدول الأوروبية والمتقدمة، فمثلاً في روسيا وسويسرا وألمانيا وفرنسا كانت أكبر من ٧٥٪، وفي المملكة المتحدة بحدود ٦٨٪، وفي الولايات المتحدة الأمريكية واليابان بحدود ٦٢٪، وتراوحت في بعض دول أمريكا اللاتينية من ٥٠٪-٦٠٪، أما في العديد من دول الخليج واليمن فكانت النسبة من ٣٠٪-٤٠٪. وفي مصر وسوريا وأثيوبيا واليمن وكوبا كانت النسبة بين ٢٥٪ - ٣٥٪.

وقد يكون السبب في انخفاض نسبة المصروفات إلى الدخل في دول الخليج ناجماً عن ارتفاع الدخل التشغيلي للبنوك هناك بسبب ارتفاع حجم ووتيرة الاقتصاد ككل من جهة، ولأنه مسموح للبنوك في تلك الدول الإقراض بنسب تتجاوز ١٠٠٪ من إجمالي الودائع من جهة أخرى، وهو ما يتيح لهم توظيفات أكبر للأموال وبالتالي يحقق لهم إجمالي دخل أكبر بكثير من مصاريفهم التشغيلية. أما بالنسبة لانخفاض النسبة في مصر فإنها تعود إلى انخفاض مستويات الأجور القياسية بشكلٍ عام، وهو ما يخفض من نفقات الموظفين وبالتالي من نسبة المصروفات إلى الدخل.

وبالتالي، هل يمكن القول بأن الكفاءة التشغيلية للبنوك في الدول النامية أعلى منها في الدول المتقدمة، وهل يمكن تفسير هذه النسبة بشكلٍ منطقي عند مقارنة نسب (CIR) المرتفعة لأكبر بنوك في العالم مع نسب (CIR) المنخفضة لبنوك صغيرة.

وفي ذات السياق، فقد ذكر تقرير الاستقرار المالي لعام ٢٠١٧ الصادر عن البنك المركزي الأردني أن المعيار المستخدم لنسبة (CIR) هو ٥٥٪ وفقاً لدراسة قامت بها شركة (Mckinsey & Company). حيث أن البنوك التي تزيد نسبة CIR لديها عن ٥٥٪ لديها ضعف في كفاءتها التشغيلية المتمثلة بالقدرة على توليد الدخل مع التحكم بالمصاريف، وبالتالي كلما انخفضت النسبة عن ٥٥٪ فإن ذلك يعطي مؤشراً إيجابياً على الكفاءة التشغيلية للبنوك.

ولا بد عند اعتماد أي معيار لنسبة الدخل إلى المصروفات أن يكون قابلاً للمقارنة، ومتفق عليه دولياً، وأن يكون هنالك خلفية نظرية وتطبيقية قوية تدعم المعيار وتبرر المنطق ورائه. كما يجب أن يتمتع المعيار المستخدم بمجموعة من الخصائص ومن أهمها أن يأخذ بعين الاعتبار التفاوت في مستوى التكاليف بين البنوك في دول العالم، والناجم عن التفاوت في مستوى النشاط الاقتصادي العام، ومستويات الأجور القياسية، وتكاليف المعيشة، والتفاوت في المتطلبات التنظيمية، والتفاوت في السياسات المالية والمحاسبية المطبقة في الدول، ومدى التوافق مع معايير الإبلاغ المالي الدولية، ومدى الامتثال لمتطلبات بازل، وغيرها من الأمور، وبحيث يتم التوصل إلى مستوى المصروفات المعدل حسب العوامل المذكورة والذي يضمن القابلية للمقارنة بين الدول. كما يجب أن يتم تحديث المعيار بشكلٍ مستمر وأن يغطي نفس الفترة التي يتم فيها قياس نسبة CIR.

٥- حساب نسبة المصروفات إلى الدخل (CIR) للبنوك العاملة في الأردن (٢٠١٦-٢٠١٧)

بناءً على المناقشات السالفة الذكر، وفي ضوء أهمية قياس نسبة المصروفات إلى الدخل للبنوك في الأردن تبعاً للمنهجية المستخدمة في معظم دول العالم، وبما يتفق مع المنطق الكامن وراء هذه النسبة، فسيتم حساب نسبة المصروفات إلى الدخل (CIR) للبنوك في الأردن وفقاً لما يلي:

أولاً: حساب إجمالي الدخل للبنوك العاملة في الأردن

الفوائد الدائنة	
- الفوائد المدينة	
= صافي إيرادات الفوائد	
+ صافي إيرادات العمولات	
= صافي إيرادات الفوائد والعمولات	
+ الإيرادات الأخرى	
= إجمالي الدخل	

* ملاحظة: تم حساب إجمالي الدخل للبنوك الإسلامية استناداً على المنهجية المستخدمة في إعداد قائمة الدخل للبنوك الإسلامية.

ثانياً: حساب إجمالي المصروفات (بدون المخصصات) للبنوك العاملة في الأردن

نفقات الموظفين	
+ استهلاكات واطفاءات	
+ مصاريف أخرى	
= إجمالي المصروفات بدون المخصصات	

* في حال وجود مصاريف أخرى من غير المخصصات لدى البنوك التجارية (مثل خسائر بيع عقارات مستملكة) أو لدى البنوك الإسلامية (مثل استهلاك موجودات إجارة منتهية بالتمليك)، فإن هذه البنوك تدخل في حساب المصروفات وذلك باعتبارها مصروفاً وليس مخصصاً.

ثالثاً: حساب نسبة المصروفات إلى الدخل (CIR)

نسبة المصروفات إلى الدخل (CIR) = إجمالي المصروفات بدون المخصصات ÷ إجمالي الدخل

واستناداً إلى المعادلة أعلاه، فقد تم حساب نسبة المصروفات إلى الدخل (CIR) للقطاع المصرفي

الأردنـي مـن خلال قسمـة مجموع المصروفات (بـدون المخصصات) لجميـع البنوك العاملة فـي الأردن على مجموع الدخل لتلك البنوك وذلك للسنوات ٢٠١٦ و٢٠١٧ كما يلي:

نسبة المصروفات إلى الدخل (CIR) (عام ٢٠١٦) = ١,٢٤٤،٥٧١,١٢٩ ÷ ٢,٦٣٣,٤١٠,٥٤٢

= ٤٧,٣٪

شكل رقم (٤): نسبة المصروفات إلى الدخل (CIR) في عام ٢٠١٦

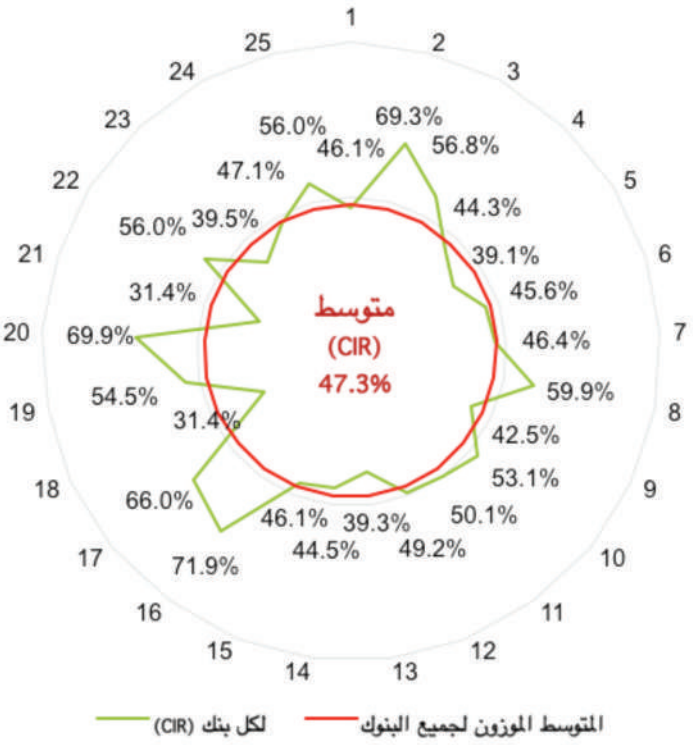

أما في عام ٢٠١٧، فقد تم حساب النسبة كما يلي:

نسبة المصروفات إلى الدخل (CIR) (عام ٢٠١٧) = ١,٣٢٤,٩٥٤,٦١٤ ÷ ٢,٧١٢,٦٥٩,٤١٥

= ٤٨,٨٪

شكل رقم (٥) نسبة المصروفات إلى الدخل (CIR) في عام ٢٠١٧

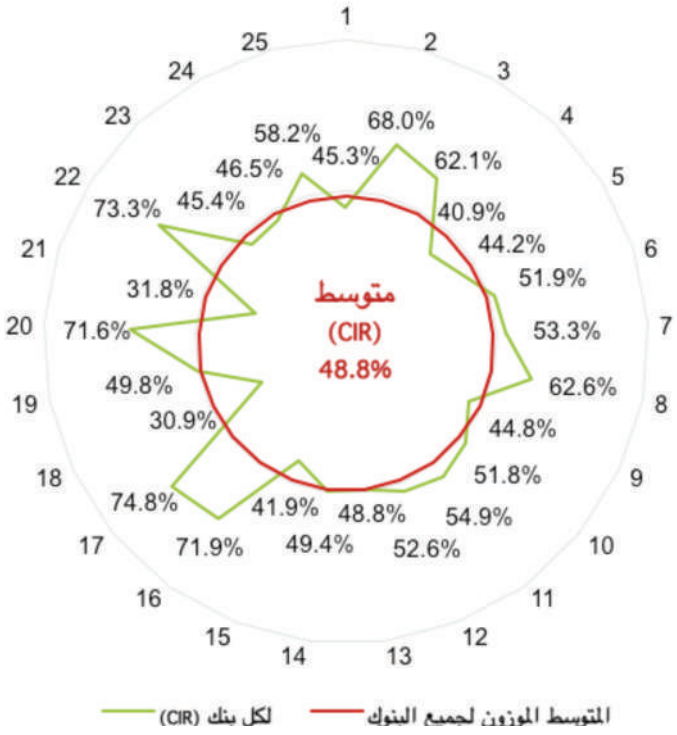

ويلاحظ هنا بأن المتوسط الموزون لنسبة المصروفات إلى الدخل (CIR) للبنوك في الأردن بلغت ٤٨,٨٪ في عام ٢٠١٧، مقارنةً بنسبة ٤٧,٣٪ عام ٢٠١٦. وعلى الرغم من ارتفاع النسبة بحوالي ١,٥ نقطة مئوية، إلا أنها تعتبر منخفضة نسبياً، وهو ما يعكس جودة الكفاءة التشغيلية للقطاع المصرفي الأردني بشكلٍ عام، وخاصة عند مقارنته مع القطاعات المصرفية في الدول الأخرى.

أما على الصعيد الإفرادي، فيلاحظ وجود تباين بين البنوك من حيث الكفاءة التشغيلية، حيث كانت النسب لدى ١٧ بنك أقل من ٥٥٪ (وهو المعيار الذي استخدمه البنك المركزي الأردني)، بينما كانت النسبة لدى ٨ بنوك أكثر من ٥٥٪ في عام ٢٠١٧، وذلك كما هو موضح في الشكل رقم (٦).

شكل رقم (٦) توزيع البنوك العاملة في الأردن حسب نسبة المصروفات إلى الدخل (CIR) في عام ٢٠١٧

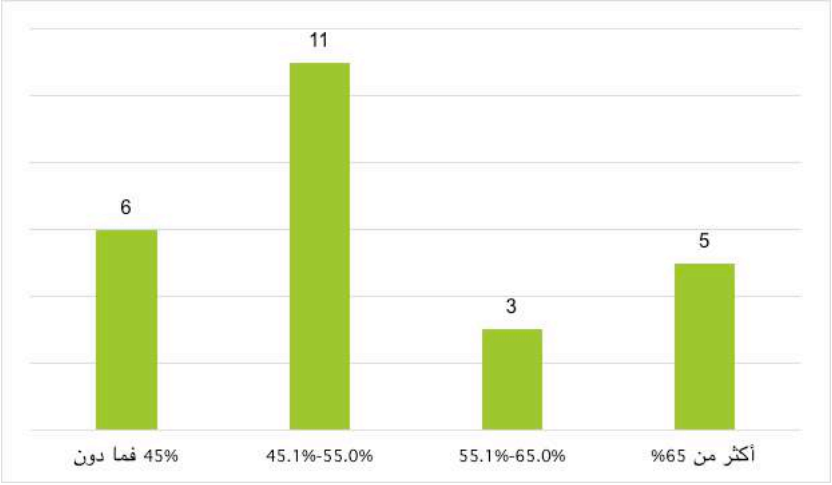

وبالرغم من أن النسبة في الأردن تعتبر أفضل من المعدل العالمي، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن هناك العديد من البنود التي تتضمن عليها نسبة المصروفات إلى الدخل في الأردن تعتبر خارج سيطرة البنوك، وتحكمها متغيرات عديدة وأهمها:

١. ارتفاع تكاليف المعيشة في الأردن، حيث تشير العديد من التقارير الدولية مثل تقرير منظمة (Numbeo) حول مؤشر تكلفة المعيشة العالمي لعام ٢٠١٨، والذي يقيس تكاليف المعيشة في ١١٧ دولة في العالم، إلى أن تكاليف المعيشة في الأردن تعتبر مرتفعة، إذ جاء الأردن في المرتبة السادسة عربياً والثانية والأربعين عالمياً.

٢. ارتفاع المستويات القياسية للأجور والناجم عن ارتفاع تكاليف المعيشة.

٣. ارتفاع مصاريف الكهرباء لدى البنوك نظراً لأن البنوك تخضع لأعلى تعرفة مقارنةً بالقطاعات الاقتصادية الأخرى.

٤. الضرائب غير المباشرة التي تدفعها البنوك مثل ضرائب المبيعات على مختلف المشتريات.

٦- مقارنات دولية: نسبة المصروفات إلى الدخل (CIR) في دول العالم

للاستفادة من التجارب الدولية في تقييم مستوى الكفاءة التشغيلية للبنوك، لا بد من النظر إلى متوسط نسبة المصروفات إلى الدخل (CIR) في دول العالم. وفي هذا الصدد سوف يتم الاعتماد على المقارنات الجاهزة في حال توفرها وذلك لضمان نمطية القياس وبالتالي عدالة المقارنة.

وفي هذا السياق، فقد قام موقع الاقتصاد العالمي (TheGlobalEconomy.Com) بنشر تقرير حول ترتيب دول العالم حسب نسبة المصروفات إلى الدخل (CIR) والمبين في الشكل رقم (٧). وقد أشار هذا التقرير إلى أن المتوسط العالمي لنسبة المصروفات إلى الدخل (CIR) استناداً على بيانات ١٧٨ دولة بلغ ٥٦,٥٪ في عام ٢٠١٤. وقد بلغت أعلى نسبة في العالم ١١٤,٣٪، بينما كانت أقل نسبة ٢٢,٧٥٪.

وقد احتل الأردن المركز ١٠٠ عالمياً من بين ١٧٨ دولة، حيث بلغت النسبة ٥٣,٩٪، وهي أقل من المتوسط العالمي وفقاً لنفس البيانات. ومن الملفت للنظر هنا أن البنوك في العديد من الدول المتقدمة حققت مستويات مرتفعة من نسبة المصروفات إلى الدخل، حيث بلغت النسبة في روسيا ٩٠,٩٧٪، وسويسرا ٨١,٢٢٪، وألمانيا ٧٩,٣٢٪، وفرنسا ٧٨,٠٦٪، وبريطانيا ٦٨,٢١٪، وفي الولايات المتحدة الأمريكية ٦١,١٦٪.

شكل رقم (٧)

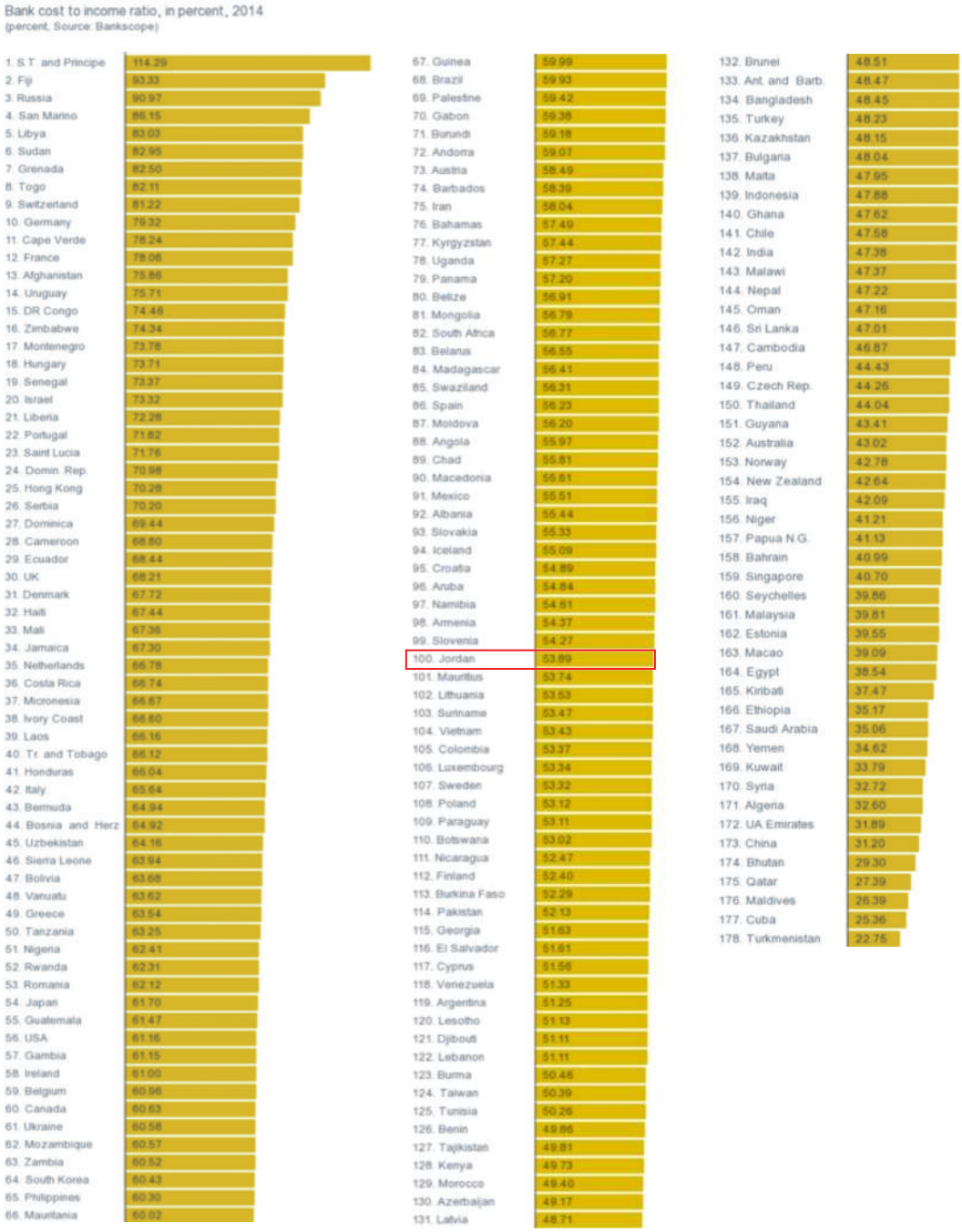

Source: TheGlobalEconomy.com, Bankscope.

كما أشار تقرير صادر عن (S&P Global Market Intelligence) بتاريخ ٣١ أيار ٢٠١٧ بعنوان "نسب المصروفات إلى الدخل العالمية تظهر التحولات الإقليمية للبنوك"، إلى أن البنوك في جميع أنحاء العالم واصلت تحسين نسب التكلفة إلى الدخل في عام ٢٠١٦، بالرغم من وجود اختلافات كبيرة بين البنوك حسب الإقليم.

وأكد التقرير أن نسبة المصاريف التشغيلية إلى الدخل التشغيلي تستخدم لقياس الكفاءة والإنتاجية للبنوك، وأن النسب المنخفضة تشير بشكلٍ عام إلى كفاءة أعلى. لكن هناك العديد من العوامل التي قد تؤثر على النسبة، بما في ذلك نموذج الأعمال وحجم البنك، إضافة للبيئة الاقتصادية والمالية والتنظيمية لكل بلد.

كما أظهر التقرير بأن نسب المصروفات إلى الدخل شهدت اختلافات بين الدول، حيث أن بعض الدول حققت ارتفاعاً في النسبة، وحققت دول أخرى انخفاضاً فيها. وحسب التقرير فقد بلغت النسبة في كندا ٦٢,٤٪، وبلغت في الولايات المتحدة الأمريكية ٦١,٦٪. وفيما يتعلق بأكبر البنوك الأمريكية، فقد بلغت النسبة لبنك (Morgan Stanley) ٧٣,٥٥٪، و(Bank of New York Mellon Corp.) ٦٧,٨١٪، و(Bank of America Corp.) ٦٥,١٧٪، و(Citigroup Inc.) ٥٩,٩٣٪، و(JPMorgan Chase & Co.) ٥٨,٧٠٪. وكما نلاحظ فإن نسبة CIR في هذه البنوك تعتبر مرتفعة جداً.

وفي أوروبا، فقد بلغ متوسط نسبة المصروفات إلى الدخل حوالي ٥٩,٧٣٪، وذلك اعتماداً على بيانات ٣٧٣٠ بنك أوروبي. وسجلت البنوك في ألمانيا أعلى نسبة مصروفات إلى الدخل في أوروبا، بمتوسط بلغ ٨٠,٧٢٪، أما أعلى بنك أوروبي من حيث هذه النسبة فقد كان (Royal Bank of Scotland Group Plc) في المملكة المتحدة، والذي سجل نسبة ١٢٨,٧٩٪. وبلغت النسبة في (Barclays Plc) ٧٦,١٧٪، وفي (Lioyds Banking Group Plc) ٧٣,١٥٪، وفي (HSBC Holding Plc) ٦١,٩٤٪. وكما نلاحظ هنا أيضاً فإن نسبة CIR تعتبر مرتفعة جداً.

أما في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فقد كانت نسبة المصروفات إلى الدخل الأقل على المستوى العالمي، والتي بلغت ٤٣,٤١٪ للمنطقة ككل استناداً على عينة مكونة من ٢٢٦ بنكاً في ١٤ دولة من دول المنطقة. وكانت النسبة الأقل في العراق والتي بلغت ١٢,٤٤٪، وفي مصر ٢٧,٣٦٪. إن انخفاض النسبة في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا قد لا يعكس ارتفاع الكفاءة التشغيلية للبنوك، وإنما قد يكون ناجماً عن انخفاض تكاليف المعيشة ومستويات الأجور هناك.

وقام موقع (www.statista.com) بنشر إحصائية حول متوسط نسب التكلفة إلى الدخل للبنوك في مجموعة من الدول الأوروبية مختارة في شهر أيار ٢٠١٧. حيث تظهر الإحصائية بأن النسبة تراوحت من ٣٨,٦٦٪ في النرويج، إلى ٨٠,٧٢٪ في ألمانيا. وقد أظهرت الإحصائية أيضا بأن النسبة تتجاوز ٥٥٪ في ١٦ دولة أوروبية من أصل ٢١ دولة، وذلك كما يظهر من الشكل التالي.

شكل رقم (٨): متوسط نسب التكلفة إلى الدخل للبنوك في مجموعة من الدول الأوروبية المختارة كما في أيار ٢٠١٧

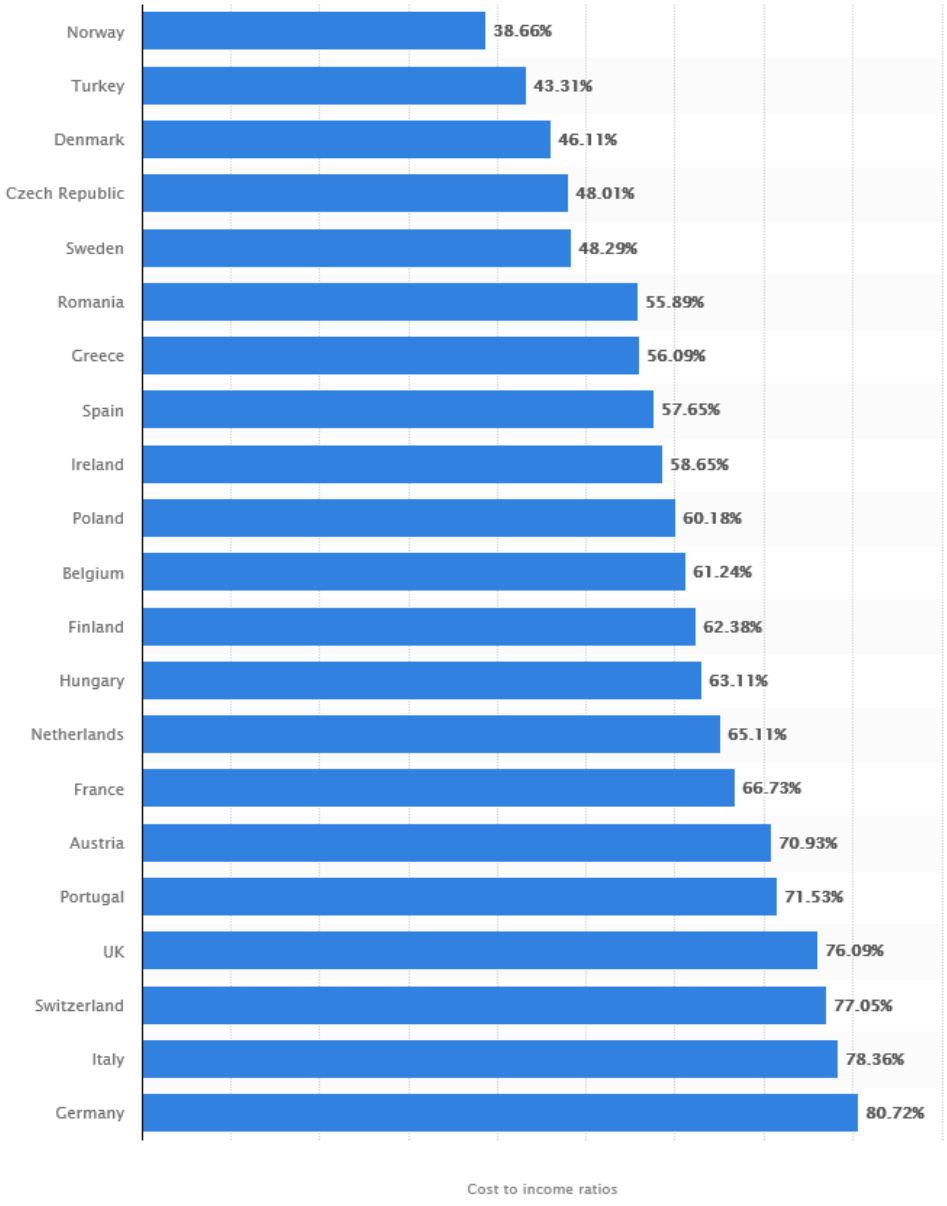

Source: https://www.statista.com/statistics/728483/cost-to-income-ratios-for-banks-in-europe-by-country

ووفقـاً لتقريـر (Global banking outlook 2018) الصـادر عـن EY والذي يعتمـد على بيانات ٢٢١ مؤسسـة مالية في ٢٩ دولـة العالم، فقد بلغ المتوسط لنسبة المصروفات إلى الدخل حوالي ٥٦٪ في عام ٢٠١٧.

مـع ملاحظـة تذبذب النسبة خـلال الفتـرة ٢٠٠٨-٢٠١٧ ما بين الارتفـاع والانخفاض دون أن تشـكل أي اتجاه ملحوظ. وبين التقرير بأن الارتفاع في النسبة خلال العقد الأخير جاء كنتيجة للعديد من العوامل وأهمها ارتفاع تكاليف الامتثال، وعبء الحفاظ على النظم القديمة، والارتفاع في تكاليف إعادة الهيكلة ورسوم التقاضي.

كمـا أشار التقريـر بأن استطلاع توقعات المصرفييـن أظهر وجود توقعات لديهم بـأن النسبة سوف تستمر فـي الزيـادة على مدى السنـوات الثلاث القادمة وبحوالـي ٢٪، نتيجة التوجهات التنظيميـة والإنفاق على الأمن السيبراني.

شكل رقم (٩): نسبة المصروفات إلى الدخل حسب تقرير Global banking outlook ٢٠١٨

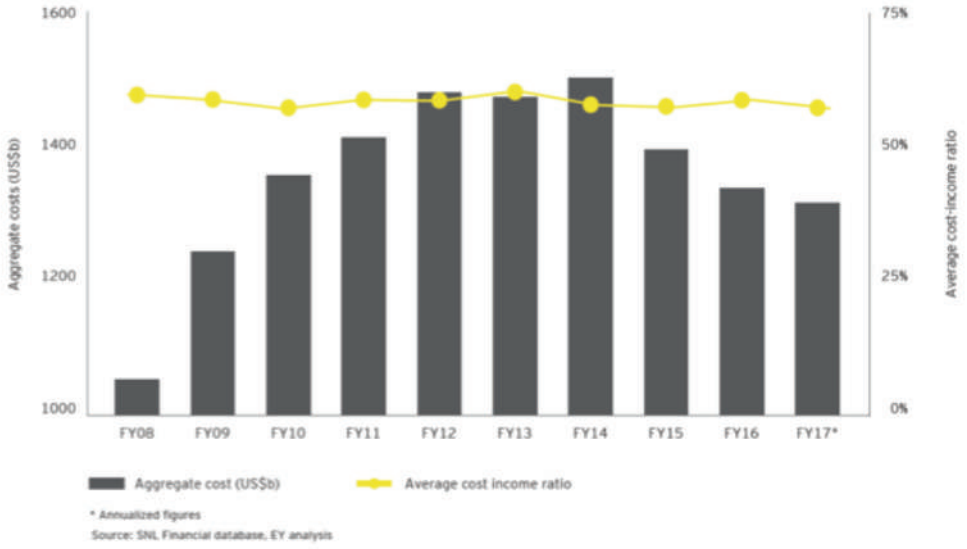

وبين تقرير (Supervisory Banking Statistics) الصادر عن البنك المركزي الأوروبي في عام ٢٠١٧ بـأن متوسـط نسبة المصروفات إلى الدخل للبنوك بلغ حوالـي ٦٣,١٩٪ في الربع الثالث من عام ٢٠١٧، مقارنةً مع ٦٢,٧٣٪ في الربع الثاني و٦٥,٥٦٪ في الربع الأول. وحوالي ٥٦٪ في عام ٢٠١٧.

شكل رقم (١٠): نسبة المصروفات إلى الدخل حسب تقرير صادر عن البنك المركزي الأوروبي

Indicator [1) 2)]	Q3 2016	Q4 2016	Q1 2017	Q2 2017	Q3 2017
Return on equity (RoE)	5.40%	3.22%	7.06%	7.08%	7.03%
Return on assets (RoA)	0.34%	0.21%	0.46%	0.46%	0.47%
Cost-to-income ratio (CIR)	64.14%	65.79%	65.56%	62.73%	63.19%

Source: ECB.

من خلال المقارنات السابقة، يمكن التوصل إلى أن نسبة المصروفات إلى الدخل للقطاع المصرفي الأردني تحتل مركزاً متوسطاً بين دول وأقاليم العالم، كما أنها تعتبر أقل بهامش جيد مقارنةً بالقطاعات المصرفية في

الـدول المتقدمة، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، وأستراليا، وأكبر الدول الأوروبية مثل سويسرا وألمانيا وفرنسا.

٧- الخلاصة والتوصيات

اعتمـاداً على المنهجية المستخدمة في الدراسات النظريـة والتطبيقية والتقارير الدولية المختلفة، توصلت الورقة إلى ما يلي:

- أن منهجيـة حسـاب نسبـة المصروفات إلى الدخـل (CIR) تقوم على قسمة المصروفـات التشغيلية فقط وبدون المخصصات، على إجمالي الدخل للبنك. وذلك فقاً للمعادلة التالية:

نسبة المصروفات إلى الدخل (CIR) = المصروفات التشغيلية (بدون المخصصات) ÷ إجمالي الدخل

- أكـدت الورقـة على ضـرورة استبعـاد المصروفات المتعلقـة بالمخصصـات عند حساب النسبـة لأن هذه المصروفـات ترتبط بجودة قـرارات الائتمان التي اتخذها البنك في فترات سابقـة وليس في سنة القياس، وهـي مرتبطة بالرصيد التراكمي للتسهيـلات الائتمانية الممنوحة من البنوك في جميـع السنوات السابقة، وليـس التسهيـلات الممنوحة في سنة القياس فقط، وبالتالي فإنها لا تعبر عن الأداء الحقيقي للبنك في سنة الحسـاب. إضافـة لأن المخصصات تعكس المتطلبات التنظيمية التي على البنك الإيفاء بها تلبيةً لمتطلبات الجهات الرقابية.

- بينت الورقة بأن استخدام نسبة المصروفات إلى الدخل (CIR) في تقييم الكفاءة التشغيلية للبنوك ينطوي علـى العديد من الاعتبـارات والمحاذير والتي ينبغي أن يتم التعامل معها بعنايـة قبل إصدار الحكم النهائي على مستوى الكفاءة التشغيلية للبنك. وبينت الورقة أن أهم هذه الاعتبارات والمحاذير ما يلي:

  - ضـرورة استبعـاد المصروفـات المتعلقـة بالمخصصات، لأنه ليس مـن العدالة تحميـل المخصصات المتعلقة بتسهيلات تخص سنوات عديدة لإجمالي الدخل في سنة واحدة فقط، إضافة لأن المخصصات عرضة للتغير نتيجة لتغير الشروط التنظيمية، أو تغير تصنيف الديون، أو غير ذلك.

  - يجـب النظـر إلى المكونين الأساسيين لهذه النسبة وهما المصروفـات والدخل؛ لأن ارتفاع النسبة قد لا يكـون ناجمـاً عن ارتفاع المصروفات، ولكنه قد يكون ناتجاً عـن انخفاض الدخل نتيجة عدة عوامل مثل تراجـع الوضع الاقتصادي العام، وحـدوث الأزمات المالية والاقتصادية، والتغيـر في الوضع التنافسي، والتغير في أسعار الفائدة في السوق.

  - هناك حالات قد ترتفع فيها أسعار الفوائد على الودائع بشكل أكبر من أسعار الفوائد على القروض، وهو ما يساهم في انخفاض هامش الفائدة وتراجع إجمالي الدخل، مما يتسبب في ارتفاع نسبة المصروفات إلى الدخل على الرغم من عدم تغير مستوى المصروفات.

- معظم بنود المصاريف التشغيلية للبنوك تعتبر تكاليف ثابتة وليست متغيرة، بمعنى أن هذه التكاليف (مثل تكاليف الموظفين) لا تختلف في المدى القصير باختلاف حجم النشاط التشغيلي للبنك. كما أن تكاليف الموظفين ترتبط بالعديد من المتغيرات وأهمها تكاليف المعيشة في الدولة، ومستويات الأجور القياسية، وظروف سوق العمل، وغيرها.

- من المهم عند استخدام هذه النسبة لتقييم الكفاءة التشغيلية للبنوك التأكد من أن النشاط التشغيلي (الدخل) للبنك في وضعه المعتاد أو المتوسط.

- فيما يتعلق بوجود نسبة معيارية أو مرجعية (Benchmark) لنسبة المصروفات إلى الدخل (CIR)، أشارت الورقة إلى أن مقارنة الكفاءة التشغيلية للقطاع المصرفي في دولة ما مع دولة أخرى أو إقليم معين يعد أمراً مضللاً بسبب تفاوت الظروف بين الدول والأقاليم. وبينت الدراسة أن نسبة المصروفات إلى الدخل في الدول النامية أقل من الدول المتقدمة، وأن نسب (CIR) تعتبر مرتفعة في أكبر بنوك العالم، بينما تعتبر منخفضة في البنوك الصغيرة نسبياً. وبالتالي فإن استخدام نسبة ٥٥٪ كمعيار لهذه النسبة وفقاً لدراسة شركة (Mckinsey & Company) قد لا يكون مناسباً لعدة أسباب أهمها، عدم وجود أي دليل عملي يدعم وجود نسبة مرجعية لنسبة المصروفات إلى الدخل. وقد أوصت الورقة عند اعتماد أي معيار لنسبة الدخل إلى المصروفات، بأن يكون قابلاً للمقارنة بين الدول، ومتفق عليه دولياً، وأن يكون هنالك خلفية نظرية وتطبيقية قوية تدعم المعيار وتبرر المنطق ورائه، كما يجب أن يتم تحديث المعيار بشكلٍ مستمر وأن يغطي نفس الفترة التي يتم فيها قياس نسبة CIR.

- قامت الورقة بحساب نسبة المصروفات إلى الدخل (CIR) للبنوك في الأردن تبعاً للمنهجية المستخدمة في معظم دول العالم، وبما يتفق مع المنطق الكامن وراء هذه النسبة. حيث بلغت نسبة (CIR) للقطاع المصرفي الأردني في عام ٢٠١٦ حوالي ٤٧,٣٪، بينما بلغت ٤٨,٨٪ في عام ٢٠١٧. وعلى الرغم من ارتفاع النسبة بحوالي ١,٥ نقطة مئوية إلا أنها تعتبر منخفضة نسبياً، مما يعكس الكفاءة التشغيلية للقطاع المصرفي الأردني.

- أظهرت المقارنات الدولية التي قدمتها الدراسة بأن المتوسط العالمي لنسبة المصروفات إلى الدخل (CIR) استناداً على بيانات ١٧٨ دولة بلغ ٥٦,٥٪ في عام ٢٠١٤، بينما بلغت في الأردن ٥٣,٩٪، وهي أقل من المتوسط العالمي وفقاً لنفس البيانات، وفي الوقت الذي حققت فيه البنوك في العديد من الدول المتقدمة مستويات مرتفعة من نسبة المصروفات إلى الدخل، حيث بلغت النسبة في روسيا ٩٠,٩٧٪، وسويسرا ٨١,٢٢٪، وألمانيا ٧٩,٣٢٪، وفرنسا ٧٨,٠٦٪، وبريطانيا ٦٨,٢١٪، وفي الولايات المتحدة الأمريكية ٦١,١٦٪.

- أظهرت الورقة بأن نسب المصروفات إلى الدخل شهدت اختلافات بين الدول، فقد بلغت في كندا ٦٢,٤٪، وفي الولايات المتحدة الأمريكية ٦١,٦٪. وفيما يتعلق بأكبر البنوك الأمريكية، فقد بلغت النسبة لبنك (Morgan Stanley) ٧٣,٥٥٪، و(Bank of New York Mellon Corp.) ٦٧,٨١٪،

و(Bank of America Corp.) ١٧ , ٦٥٪، و(Citigroup Inc.) ٩٣ , ٥٩٪، و JPMorgan Chase & Co.) ٧٠ , ٥٨٪. وفـي أوروبا، بلغ متوسط نسبة المصروفـات إلى الدخل حوالي ٧٣ , ٥٩٪، وذلك اعتماداً على بيانات ٣٧٣٠ بنك أوروبي. وبلغ المتوسط في ألمانيا ٧٢ , ٨٠٪، أما أعلى بنك أوروبي فقد كان (Royal Bank of Scotland Group Plc) فـي المملكـة المتحدة والذي سجل نسبـة ٧٩ , ١٢٨٪. وبلغت النسبة فـي (Barclays Plc) ١٧ , ٧٦٪، وفـي (Lioyds Banking Group Plc) ١٥ , ٧٣٪، وفـي (HSBC Holding Plc) ٩٤ , ٦١٪. أما في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فقد كانت نسبة المصروفات إلى الدخل الأقـل فـي العراق والتي بلغت ٤٤ , ١٢٪، وفي مصر ٣٦ , ٢٧٪. وبناءً على تقرير آخر، بينت الورقة أن متوسط نسبـة المصروفـات إلى الدخل بلغ حوالي ٥٦٪ فـي عام ٢٠١٧ بناءً على ٢٩ دولة العالـم. وبين تقرير للبنك المركزي الأوروبي بأن متوسط النسبة للبنوك الأوروبية بلغ ١٩ , ٦٣٪ في الربع الثالث من عام ٢٠١٧.

- من خلال المقارنات المختلفة، توصلت الورقة إلى أن نسبة المصروفات إلى الدخل للقطاع المصرفي الأردني تحتل مركزاً متوسطاً بين دول وأقاليم العالم، كما أنها تعتبر أقل بهامش جيد مقارنةً بالقطاعات المصرفية فـي الدول المتقدمة، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية، واليابـان، وأستراليا، وأكبر الدول الأوروبية مثل سويسرا وألمانيا وفرنسا.

١٠- أهم المراجع

البنك المركزي الأردني، تقرير الاستقرار المالي لعام ٢٠١٧.

- Burger, Andreas and Moormann, Juergen, (2008). Productivity in banks: myths & truths of the cost income ratio. Banks and Bank Systems, 3(4)

- European Central Bank, Supervisory Banking Statistics, Third quarter 2017.

- EY (2018). Global banking outlook 2018: Pivoting toward an innovation-led strategy.

- Hess, Kurt, (2004). Cost income ratio benchmarking in banking: a case study. Benchmarking: An International Journal, Volume 11, Issue 3.

- HSBC Bank plc, Annual report and accounts, (2017), HSBC Strategic Report - highlights.

- International Monetary Fund (IMF), 2006. Financial Soundness Indicators: Compilation Guide, Washington, D.C., USA.

- KPMG AG Switzerland and institute of management at the university of St. Gallen, (2018). Clarity on Performance of Swiss Private Banks.

- Mathuva, David, (2009). Capital Adequacy, Cost Income Ratio and the Performance of Commercial Banks: The Kenyan Scenario. The International Journal of Applied Economics and Finance, Vol. 3(2).

- S&P Global Market Intelligence, Global cost-to-income ratios show regional diversions for banks Exclusive. Published on Wednesday, 31 May 2017.

- The Reserve Bank of Australia (RBA), Financial Stability Review, September 2014, Chapter 2: The Australian Financial System, Box B: Australian Major Banks' Cost-to-income Ratios.

- TheGlobalEconomy.Com, (2014). Bank cost to income ratio - Country rankings. Available at: https://www.theglobaleconomy.com/rankings/bank_cost_to_income

- Tripe, David, (1998). Cost to Income Ratios in Australasian Banking, Centre for Banking Studies, Massey University.

- www.statista.com, Average cost-to-income ratios for banks in selected European countries as of May 2017. Available at: https://www.statista.com/statistics/728483/cost-to-income-ratios-for-banks-in-europe-by-country